السدورة العاديسة الرابعسة المنعقسدة بتساريخ الدسستور رقسم (٣) لسسنة ١٩٩٥ الصسادر ١٩٩٦/١٢/١٤ الموافقة على مشروع القانون المخصوص ذلك. المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٩٤ كما ورد من مجلس النواب مع اجراء التعديلات التالية:\_

> اولا: شطب المادة الثانية من المشروع ا والمعدلة للمادة الرابعة من القيانون الاصلى لأن الاحكام الواردة فيها تعالج من خـــلال قــانون استقلال القضياء المعمول به.

> ثانيـا: الموافقـة علـى المـادة الرابعـة مــن المشروع والمعدلة للفقرة (٢) من المادة ٢٣ مـن القانون الاصلي فقرة (أ) كما وردت من الحكومة وذلك انسجاما مع قرار المجلس العالي لتفسير

ارجوا إحاطة معاليكم علما بذلك. واجراء

واقبلوا الاحترام ،،، رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

السيد الامين العام:

 ما تعييس موعد وموضوع الجلسة دولة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى موعد آخر .

(( انتهت الجلســة ))

رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي

امين عام مجلس الاعيان

زيد الزريقات

ملخق للبرارة الريوسة

محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في تمام الساعة العاشرة والتصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٣ شعبان ١١٤ هجرية الموافق ٢٤/١١/١٩٩ ميلادية العدد (٤) الجلد (۲٤)

جدول الاعمال

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٧- تلاوة الاجازات والاعتذارات:

١ – طلب معذرة مقدم من دولة السيد زيد الرفاعي

٢ – طلب معذرة مقدم من معالي السيد احمد الطروانه

٣ – طلب معذرة مقدم من معالي المشير حابس المجالي ٤ – طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور جمال ناصر

طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور كامل ابو جابر:

٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور اشرف الكردي

٧ – طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور غيث شبيلات

٨ – طلب معذره مقدم من سعادة الشيخ مشهور ابو تايه

r - 1

معلوه العلب الواردة: -أ - كتباب معللي رئيس مجلس النسواب رقسم (٢٩٠٧) تساريخ

(مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦م، كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض التعديلات عليه.

١٩٩٦/١٢/١٨ والمتضمن موافقة مجلس النواب على:

(أحيل الى اللجنة المالية)

ب - كتـــاب معـــالي رئيــس مجلـــس النـــواب رقـــم (٢٩٤٤) تــــاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٣، والمتضمن مواققة مجلس النواب على:ــ

مشروع قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للتنقيب عن البـترول بيـن سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلوبال لسنة ١٩٩٦، كمـا ورد مـن الحكومة مع اجراء التعديل عليه.

جـ - كتـــاب معـــالـي رئيــس مجلــس النـــواب رقـــم ( ٢٩٤٥) تــــاريخ بـــــــ المريخ ( ٢٩٤٥) تــــاريخ المتضمن موافقة مجلس النواب على:ــ

مشروع قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للنتقيب عن البسترول بيبن سلطة المصادر الطبيعية وشركة انساداركو الاردن / الملبئقة عسن شسركة اناداركو الاردن / الملبئقة عسن شسركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦ كمسا ورد من الحكومة مع اجراء التعديبل عليه.

٤- قرارات اللجان ..

أـ قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ بشأن:

مشروع قالون معدل محكمة بلدية جرش لسنة ١٩٩٦. ب ـ قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ بشان:

مشروع القانون المعدل لقانون البنوك ١٩٩٦.

٥ - تعين موعد وموضوع الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة والنصف) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٤ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (الرابعة) من الدروة (العادية الرابعة) برناسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضر عطوفة أمين عام مجلس الاعيان السيد (زيد الزريقات).

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة: لا احد وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ – دولة السيد زيد الرفاعي

٢ - معالي السيد احمد الطراونه

٣ – معالي المشير حابس المجالي

٤ - معالي الدكتور جمال ناصر

<sup>٥ --</sup> معالي الدكتور اشرف الكردي

٦ - سعادة الدكتور غيث شبيلات

۷ – سعادة الشيخ مشهور ابو تابه
 ۸ – معالي الدكتور كامل ابو جابر

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: لا احد وحضر من الحكومة:

۱ - دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء وزير الخارجية ووزير الدفاع

Y- معالي الدكتور عبد الله النسور وزير التعليم العالم.

DY

"- معالي المهندس عبد الهادي المجالي وزير الاشغال العامة

أ معالي السيد عبد الكريم الدغمي وزير العدل العدل

معالى السيد جمال الصرايرة وزير البريد
 والاتصالات

٦- معالي الدكتور عارف البطاينسه وزير الصحة الصحة

٧- معالي الدكتور هاشم الدباس وزير الطاقة
 والثروة المعدنية

۸- معالي السيد محمد الذويب وزير دولـــة
 للشؤون البرلمانية

٩- معالي المهندس منير صوير وزير التموين

· ١ - معالى الدكتور عبد المافظ الشخابنه وزير العمل

۱۱- معالي السيد مفلح الرحيمي وزير دولة ۱۲- معالي الدكتور مصطفى شنيكات وزيسر

الزراعة ١٣- معالي السيد محمد عوده نجادات وزير

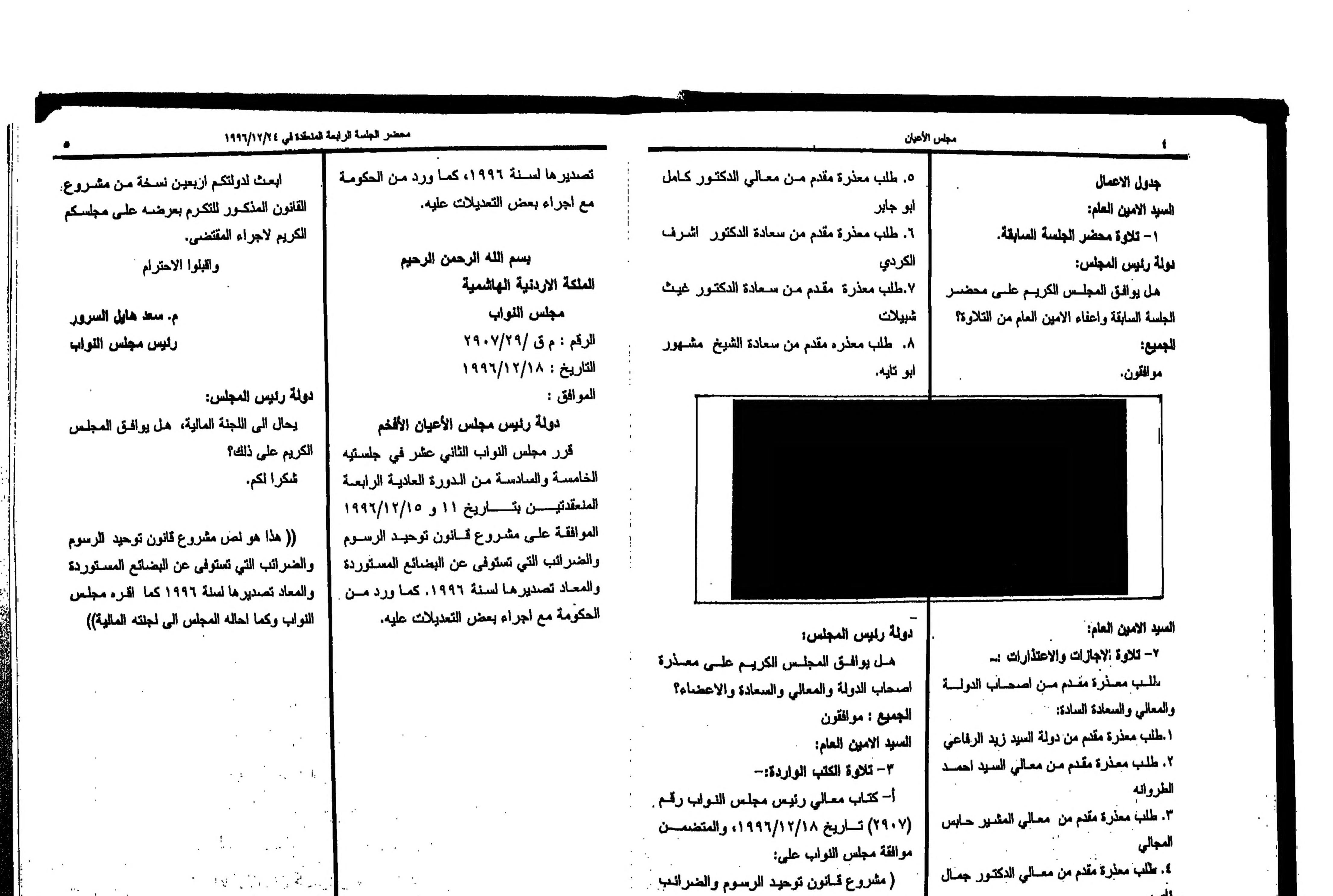
٤١- معالي المهندس ناصر اللوزي وزير النقل.

دولة رئيس المجلس:



بسم الله الرحمن الرحيم النصاب قانوني اعلن بدء الجلسة.





التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قائــون توحيد الرسـوم والضرائب التــي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها

كما أقسره مجلس النسواب

المادة 1- يسمى هذا القانون (قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع المستوردة والمعاد تصدير ها لسنة 1997) ويعمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- أ- توحد الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقى على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى احكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون بحيث تستوفى ميسع رسم التعريفة الجمركية كرسم واحد وهي:-

- الضريبة الإضافية الموحدة
  - الأمانات الموحدة
- الضريبة الإضافية لسنة ١٩٦٩
  - رسم الاستيراد

ب- بالإضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يســــتوفى عن المواشي المستوردة المبالغ التالية:--

١- ديناران عن كل رأس من الضبان والماعز

٢- عشرة دنانير عن كل رأس من العجول.

المادة ٣- يجري تحقيق واستيفاء الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وقيدها ايراداً لحساب الخزينة، ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للبلديات والجامعات الأردنية الرسمية وتوزع عليها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسيب مشترك من وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة ووزير المالية فيما يخص البلديات، ووزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي فيما يخص الجامعات.

المادة ٤- أ- تبقى الإعفاءات الكلية والجزئية من رسم التعريفة الجمركية والضرائب والرسوم الاخرى المنصوص عليها في الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والاقتصادية المعقودة قبل نفاذ أحكام هذا القانون بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول الاخرى سارية المفعول.

ب- تحتسب إعفاءات رسم التعريفة الجمركية المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على أساس نسبة الرسم المثبتة في جداول التعريفة الجمركية المعمول بها قبل نفاذ أحكام هذا القانون على أن تراعى أي تعديلات الحقة على هذه الاتفاقيات أو البروتوكولات.

حسى الرغم مما ورد في هذا القانون تبقى الرمسوم والضرائب المنصوص عليها في الاتفاقيات المعقودة قيل نفاذ أحكام هذا القانون فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والجهات المحلية سارية المفعول ما لم يتم تعديلها أو إلغاؤها.

ب- تلغـــى المـواد (١١،١،١،١) مـن (نظـام الاسـتيراد والتصدير) رقــم (٧٤) لسنة ١٩٩٣ ويعاد ترقيم المادة (٨) لتصبح (٧) والمواد من (١٢-٢٠) منه لتصبح من (۸-۱۱) على التوالي.

ج- تلغى المادة (٣) من (قانون الضريبة الإضافية) رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩ ويعاد ترقيم المواد من (٤-١٦) الواردة فيه لتصبيح من (٣-١٥) على التوالي.

د- تلغى الفقرة (ب) من المادة (٩) من قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ ويحذف الرقم (١) من مطلعها.

هـ بلغى أي تشريع أو أي نص في أي تشريع آخر تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون.

رئيس مجلس الثواب

San Carley Barrell Barrell

المادة ٩- رئيس الوزراء والسوزراء مكلفسون بتنفيذ أحك هسدا القانون.

د. محمد المصالحة م. سعد هايل السرور

أمين عام مجلس النواب

المادة ٥- يستوفى رسم معاينة عن البضائع الأجنبية المعاد تصديرها. بمعدل ٢٪ من قيمة تلك البضائع باستثناء ما يلي:-

ا- ما تصدره البعثات الدبلوماسية أو موظفوها.

ب- أمتعة المسافرين الشخصية.

ج- أثاث البيوت المستعمل.

د- المواد المعفاة من الرسوم بموجب التعريفة

هـ- البضائع الأجنبية المعاد تصديرها قبل خروجها من المخازن أو المستودعات.

و- الالات والمعدات المستوردة تحت وضم الإدخال المؤقت لغايات تنفيذ المشاريع.

ز - أي مــواد يقرر مجلــس الوزراء إعفاءها بتنسبيب من وزير المالية.

المادة ٦- تسري أحكام قانون الجمارك المعمول بـ علـى الرسـوم والضرائب المشار اليها في هذا القانون.

المادة ٧- لمجلس الوزراء إصدار الأنظم اللازمة لتتفيذ أحكام

المادة ٨- أ- تلغى القوانين والأنظمة التالية:-

١- (قانون توحيد الرسوم والضرائب المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة مطياً) رقم (۲۰) لسنة ۱۹۲۱ وتعدیلاته.

٢- (نظـــام الرسوم الإضافية الموحدة) رقم (٨٠)

السيد الامين العام:

ب ~ كتاب معالي رئيس مجلس النــواب رقـم (۲۹٤٤) تـــاريخ ۲۲/۲۲ ۱۹۹۲، والمتضمــن موافقة مجلس النواب على:-

مشروع قانون تضديق اتفاقيـة المشــاركـة فــي الانتاج للتتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلوبال لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه.

يسم الله الرحمن الرحيم الملكة الاردنية الهاشمية مجلس النواب

الرقم: م ق /٢٩/٤٤/٢٩ التاريخ: ٢٢/٢٢/١٩٩١

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٢ الموافقة على مشروع قمانون تصديق اتفاقية المشماركة فسي الانتاج للتتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة ترانس جلوبال لسنة ١٩٩٦، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي:-المادة (١): اضافة عبارة (التنقيب عن البترول و) بعد عبارة (قانون تصديق اتفاقية). الواردة فيها.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع

القانون المذكور للتكرم بعرضمه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس الثواب م. سعد هايل السرور ج - كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٥٤٩٥) تساريخ ٢٩٢/١٢/٢٣ والمتضمسن موافقة مجلس النواب على :--

مشروع قانون تصديق اتفاقيــة المشــاركـة فــي الانتاج للنتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة انــادراكو الاردن/ المنبثقة عن شركة انادراكو الامريكية لسنة ١٩٩٦ كمــا ورد من الحكومة مع اجراء التعديل عليه.

> يسم الله الرحمن الرحيم الملكة الاردنية الهاشمية مجلس اللواب

الرقم: م ق /٢٩/ ٢٩٤٥ التاريخ: ۲۲/۲۳/۲۹۱ الموافق:

دولة رئيس مجلس الأعيان الأفخم قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٢ الموافقة على مشروع قمانون تصديق اتفاقية المشماركة فسي الانتاج للتتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة الـاداركو الاردن/ المنبئقة عن

شركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦، كما

ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي:-المادة (١): اضافة عبارة (التنقيب عن البترول و) بعـد عبـارة (قـانون تصـديـق اتفاقيـة) الواردة فيها.

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون المذكور للتكرم بعرضمه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى.

واقبلوا فائق الاحترام

رليس مجلس النواب م. سعد هايل السرور

دولة رئيس المجلس: سعادة الآخ الدكتور كمال الشاعر.

الدكتور كمال الشاعر:

هــذه الاتفاقيسة موقعــه مــن ١/٤/١٩٩١، والحقيقة مجلس النواب الموقر اجرى تعديل فقط في صياغمة تعريف القسانون فقسط فسي تعديسل الصياغة التي تتعلق في التنقيب والمشاركة في الانتساج وبمسا ان هسذا الاتفساق موقسع مسن ١/٤/١ فسأنني اقسترح ان يوافسق المجلس ١ الكريم على هذه الاتفاقية دون احالتها الى أي لجنة.

دولة رئيس المجلس: معالي السيد جودت السبول.

السيد جودت السبول:

دولة الرئيس اثني على مقترح معالى الزميل الاستاذ كمال الشاعر للسبب الذي ابداه ولكافة الاسباب الوجيهه التي تستدعي النثنية ممع رجاء الموافقة على مقترحه وشكرا.

> دولة رئيس المجلس: الاستاذ نذير رشيد.

> > السيد نذير رشيد:

شكرا دولة الرئيس، اثني على اقتراح الدكتور كمال الشاعر والذي ايده العين المحترم السيد جودت السبول. دولة رئيس المجلس:

السيدة ناللة الرشدان:

سعادة السيده نائلة الرشدان.

شكرا دولة الرئيس، مع احترامي للاراء التي طرحت الان لكن الاوراق وصلنتا بالامس واعتقد انــه يجب ان نطلـع علــى هــذه الاوراق نقرئها قبل ان نوافق عليها.

دولة رئيس المجلس: شكرا، اذا لدينا اقتراح اخر من السيدة نائلة الرشدان. السيد كامل االشريف.

And the second of the second o "大湖"、新港·西西南南南南

# السيد كامل الشريف:



الحقيقة انا اثني على اقتراح العين السيدة نائلة الرشدان اولا لاعطاء الموضوع اهميته ثم لعل في شيء، لعل في شيء يستحق يعني النظر او يستحق التعليق وثم انه جرت العادة ان تحال القوانين الى اللجان المختصة، وليس هناك داعي للعجلة اعتقد انه من المفيد ان يقرأ في اللجنة وليس هناك ضبياع وقت فيه يعني. شكرا سيدي.

> دولة رئيس المجنس: الدكتور جواد العناني.

الدكتور جواد العناني: أثني على اقتراح السيدة نائلة الرشدان.

> بولة رئيس المجلس: مسعادة الدكتور كمال الشاعر.

### الدكتور كمال الشاعر:



دولة رئيس المجلس: معالي السيدة ليلي شرف.

لم نقر أ الاتفاقية؟



ثلاثة مواد وارسلت الى الزمــلاء الاعيــان ونحن لا نملك في امر مثل هذا لانه يتعلق في القانون حتى الذي صدر في الماضي، لعل الطرف اخر. لا نملك الحقيقة سوى الموافقة واما عدم الموافقة على هذه الاتفاقية.

بحث القانون نفسه، القانون هو فقط المصادقة على الاتفاقية، وشكر ا.

السيدة ليلى شرف: سيدي كيف نستطيع الموافقة على القانون اذا

دولة رئيس المجلس:

اذا المجلس الكريم امام اقتراحين:

اقتراح بالموافقة على هذين المشروعين واتفاقيتين، واقتراح آخر بالاحالة السي اللجنسة لتدارسهما.

# محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢/١٢/٢٤ في

الحقيقة نريد ان نصوت على الاقتراحين حتى

مقترح الاستاذ الدكتور كمال الشاعر والمثنى

من يوافق على هذا الاقتراح بالموافقه على

نرى من يفوز باصوات اكثر،

عليه من عدد من الاخوة الاعيان.

يوافق على مقترح السيدة نائلة الرشدان؟

اقرار هاتين الاتفاقيتين بالموافقه.

معالي الاستاذ جودت السبول.

(۱۳۰ – ۳۰) اذا المجلس الكريسم يتجسه السي

لقد حزم المجلس امره بالموافقة على مشروع

مشروع الاتفاقيتين وقانونهما؟

السيد الامين العام:

 $(r \cdot -17)$ 

السيد الامين العام:

السيد چودت السبول:

دولة رئيس المجلس:

المجلس باغلبية اعلنتها دولتك، لا يجوز ان يطرح اقتراح بديل او مناقض للتوصيب عليه، كيف يكون الشأن حيدنذ؟

وافق المجلس باغلبية قانونية ودستورية انتهى الامر بذلك، شكرا دولة الرئيس. دولة رئيس المجلس:

شكرا، كثيرا ما يعدل بعض الاخرة عن تصويته الاول ويلجأ الى التصويت الثاني. دولة الاستاذ مضر بدران.

اذا وافق على هذا المقترح (٢١- ٣٠) من دولة السيد مضر بدران:



يا سيدي عادة في التضويث كما يذكر دولتكم بانه الاقتراح الاول عدما ينجح ينتهي الامر. لا يصبح أن نصوت على شيء مصداد الشيء قد نجح، فانتهى الامر.

فلذلك انا اثني على كلام الاخ جودت السبول لان التصويت الاول هو التصويت القسانوني النظام.

# السيدة ليلى شرف:



سنة حميدة نسنها دائما في كل شيء.

من يوافق، من لا يوافق ومن يستنكف، هذه تقاليد ديمقراطية وبرلمانية معروفه.

وعندي سؤال دولة الرئيس مع انه اقرينا القانون هل استطيع ان اسأل ما هي جنسية (ترانس جلوبال) لان ( انسادراکو) ذکسر انهسا امریکیة لکن ( ترانس جلوبال) لم یذکر جنسیتها ممكن نعرفها؟

> دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ وزير الطاقة.



دولة الرئيس انــا لااعتقد ان التصويـت علــى من يعترض اومن يقول لا من لايوافــق هـو مـن اجل الموافقه على القانون اولا.

لكن اعتقد انه من التقاليد البرلمانية ان يسجل من مع ومن ضد، كم مع او كم ضد على الأقل للتاريخ وهذا ليس خطأ اعتقد ويجب ان تكون

معالي وزير الطاقة:

شركتين امريكيتين.

دولة رئيس المجلس:

معالى الاستاذ طاهر حكمت.

السيد طاهر حكمت: مقرر اللجنة القانونية: سيدي الرئيس ارجو ان يبت في موضوع

التصويت على الاقتراح ثم اعادة التصويت عليــه مرة اخرى.

وذلك لأن ما توخته معالي العين السيدة ليلى شرف يتحقق في تصويت واحد وليس تصويتين مختلفين، التصويت الواحد الذي تم ابتداءا كان يجب إن يقال وقد قيل من مع القانون ثم يتبع ذلك بالقول من ضد القانون من يستتكف، واما اجراء تصويت جديد على القانون بحجة او بمقولة أن يمكن ليعضم أن يغير رأيه فهذا يقودنا الى نتائج في منتهى الخطورة ومستغربة، اذا غير احدهم رايبه في هذا القسانون بالذات وكمانت الاغلبيـة (١٦) ضد (١٥) فنكون امسام قرارين اتخذهما المجلس احدهما بالموافقة والحبر بعدم الموافقة، فكيف نستخلص الحقيقة من هذيبن

الحل الصحيح والامثل اذا ان يكون التصويت المرة واحدة فقط على ان يسال منن همم المعارضون ومن هم المستنكفون. شكر ١. دولة رئيس المجلس:

شكرا، منار الامر واضبح بأن المجلس والحق ا باكثرية (١٦-٣٠) وانتهينا وشكرا.

( وهذا هو نص قانون انفاقيــة المشــاركة فــي الانتاج للتنقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة نرانس جلوبال لسنة ١٩٩٦.

قانون تصديـق اتفاقيـة المشـاركة فـي الانتـاج . قرر مجلس الأعيـان فـي جلســته الرابعــة مــن للتتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية المدورة العاديسة الرابعسة المنعقسدة بتساريخ وشركة انــادراكو الاردن/ المنبثقــة عــن شــركـة ١٩٩٦/١٢/٢٤ الموافقة على (مشروع قــانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للتتقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة كما اقرها المجلس وكما سيرسل للحكومة ترانس جلوبال لسنة ١٩٩٦) كما ورد من

محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٤

اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦.

لاتمام المراسيم الدستورية عليهما).

(ولكبر حجم الاتفاقيتان فقد اكتفي بحفظهما

يسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٥٥/١/١/٢٥٥

ملاحظة:

بملف القانون)

التاريخ:

الرقم: م ق /۲۸/ ٣١٩

الموافق : ١٩٩٦/١٢/٢٦

تاريخ ٥/٦/٦٩٩١.

مجلس النواب بشكل معدل. وقد سبق لمجلس النواب ان قــرر الموافقــة عليــه في جلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢٢/ ١٩٩٦، بالشكل المعدل المذكور.

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكبور اعلاه وبصيغته النهائية راجيا التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

وأقبلوا الاحترام

رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي

to the second second

شركة تراتس جلويال

المادة (١): يسمى هذا القانون (قانون تصديب النقليبة التقيب عن البترول والمشاركة في الانتاج بين سلطة المصمادر الطبيعيـة وشـركـة ترانـس جلوبال لسنة ١٩٩٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢): تعتبر اتفاقية المشاركة في الانتاج الملحقـة بهذا القـانون والموقعـة فـي عمان في الاول من نيسان سنة ١٩٩٦ بين سلطة المصدادر الطبيعيــة في المملكة الارىنية الهاشمية وشركة ترانس جلوبـال صنحيحـة ونـالفذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها.

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

المادة (٣): رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بنتفيذ احكام هذا القانون.

أمين جام مجلس الأعيان

زيد الزريقات

17-Y./E J

يسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: م ق /۲۸/۲۸ التاريخ:

الموافق: ٢٦/٢٦ | ١٩٩٦

دولة رئيس الوزراء الأفخم

اشارة الى كتاب دولتكم رقم ٥٨/١/١/١/١ تاريخ ۲۶/۳/۲۶ ۱۹۹۱.

قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة من المنعقدة بتاريخ الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ الموافقة على (مشروع قسانون ا تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للتنقيب عن البترول بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة انــاداركو الاردن/ المنبئقــة عن شركة انـــاداركو

الامريكية لسنة ١٩٩٦) كما ورد مـن مجلـس النواب بشكل معدل.

وقد سبق لمجلس النواب ان قــرر الموافقـة عليــه في جلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ٢٢/٢٢/١٩٩١، بالشكل المعدل

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه وبصيغته النهائية راجيا التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا الاحترام

رئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي

محضر الجلسة الرابعة المتعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٤	
قسرار اللجناء المادة ١- موافقة كما وردت من مجلس النواب المادة ٢- موافقة كما وردت من مجلس النواب موافقة كما وردت من مجلس النواب	۱۹۹۲/۱۲/۲۱ اللجنة اصنحاب المعالي ت، أحمد العقايلة، محمد س الأعيان السيد زيد
روع قانون محكمة المراد التواب قرار مجلس التواب المدة ١-مواقة	لسنة ١٩٩٦. اعلاه، قررت اللجنة ها هذا.
اللهنة القالونية للهنوب الأعيان المهنوب الأعيان المهنوب الأعيان المهنوبي المهنوبية الم	اللجنــة القانونية لمجلس الأعيـان

1 1

قسرار رقسم (۲)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٦/١٢/٢١ برئاسة مقرر اللجنة معالي السيد طاهر حكمت وبحضور اعضاء اللجنة اصنحاب المعالي والسعادة السادة:

احمد الطراونه، سالم مساعدة، د. عبداللطيف عربيات، أحمد العقايلة، محمد عودة القرعان، نذير رشيد، د.كمال الشاعر.

كما حضر الاجتماع عطوفة أمين عام مجلس الأعيان السيد زيا الزريقات.

ونلك للنظر في مشروع قانون محكمة بلدية جرش لسنة ١٩٩٦.

وبعد المداولة والمناقشة في مشروع القانون المذكور أعلاه، قررت اللجنة النواقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصىي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا

أمين عام مجلس الأعيان

زيد الزريتات

محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٤/١٢/٢٤

والمخالفات الداخلة منمن لتقمياميها		
المحاكمات الجزائية وتلك بالجرائم		
محداكم الصلحح وتسانون أصدول		
العام المنصدوس عليها في قانون		
أمامها ويقللنف ومسلاحوات المدعس		
ب- يبين لهذه المحكمة مدع عام يتولى		
يمو الله وزير الصدل.		
المكان الذي تمده لها بلاية جرش		
يعين بها القضاة النظاميون وتتعقد في		
تقتضيه الحال وذلك بالطريقة التسي		
ويعين لها قاض أو أكثر حسيما		موافقة كما وردت من مجلس التواب
المادة ١- إ- يتالف هذه المحكمة من قاض منفرد	المادة ٢- مو القدة	- T : 1
المادة كما وردت في المقروع	قرار مجلس القواب	ق رار اللجناة

محمضر الجلسة الرابعة المنطقة في ١٩٩٢/١٢/٢٤

مهلس الأعيان	
موافقة كما وردت من مجلس التواب	
	قرار مجاس الثواب
وارراق ومطبوعات كما تلتزم يشاه مذه وارراق ومطبوعات كما تلتزم يشهات وارراق ومطبوعات كما تلتزم يدفع والتهم الأخرى من صندوقها الخاص وقفا القاهس وقفا القاهس وقفا الفاس مندوقها الخاس وقفا القواتين والأنظمة والتطبعات التي موظفي وزارة المدل.  المستفين في محكمة بلاية جرش خدمة المستفين في محكمة بلاية جرش خدمة المقاعد الفايات القاعد المنابي وتتولى الملاية حسم عائدك	المادة كما وردت في المشروع

محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٤

التنظر المادة ٧- مواققة يكلب يكلب ردة أو نن أو الات الات الات الات الات الات الات الا	قرار مجلس التواب
الملاة ٧- أ- تختص محكمة يلدية جرش في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب خسن منطقة اليلدية خلاقا لأحكام التي ستصدر بمقتضاها والتحديدات التي ستصدر بمقتضاها والتحديدات الأنظمة أو تحل محلها.  المنظمة أو تحل محلها. المنون تنظيم المدن والقرى والأينية رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٤. المقون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤. المائون رخص المهن رقسم (١) لسنة ١٩٨٤. المائون رخص المهن رقسم (١) لسنة ١٩٨٤.	الملاة كما ورنت في المشروع

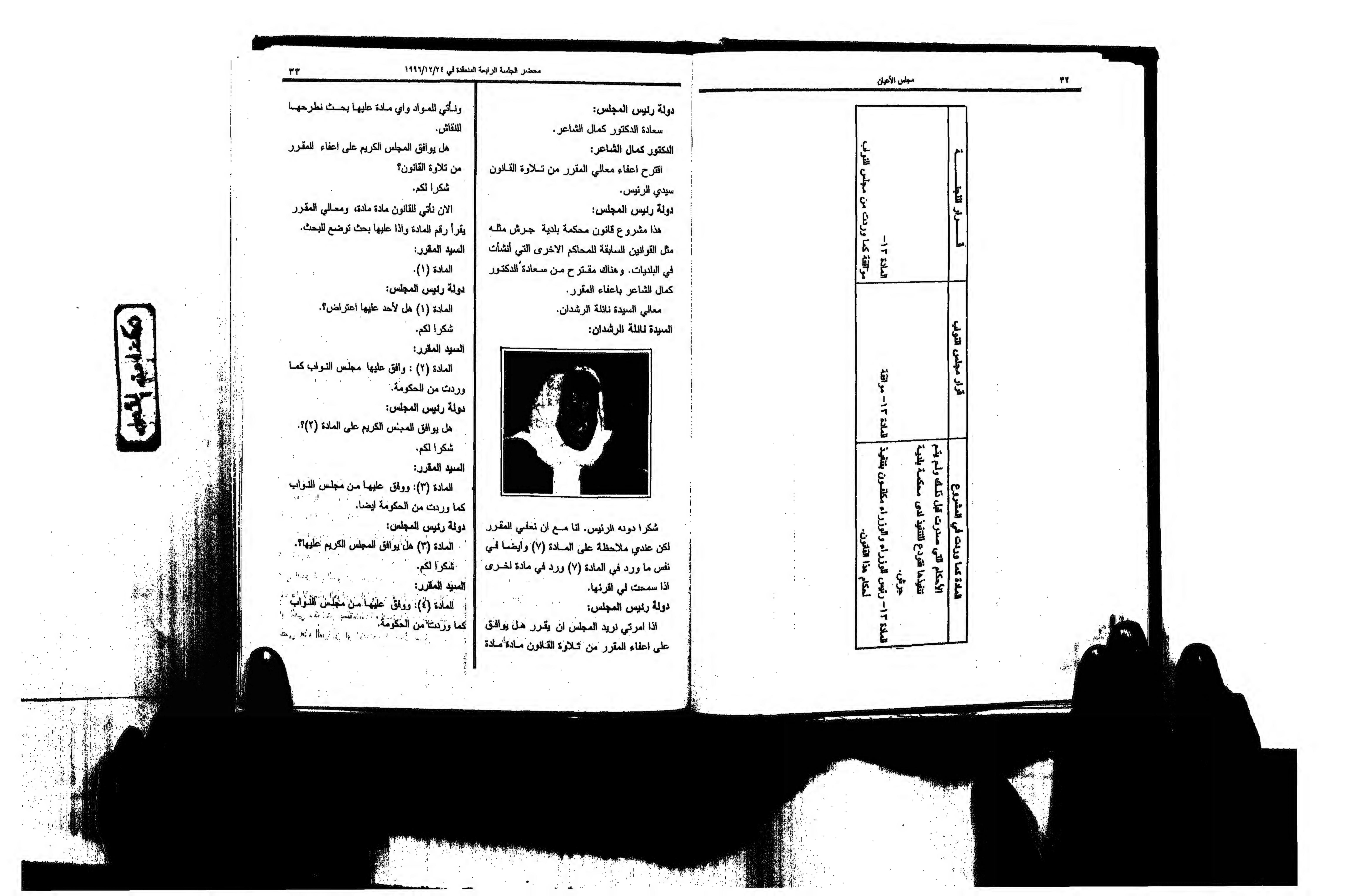
محضر الجلسة الرابعة المنطقة في ١٩٩٢/١٢/٢٤

	الوراز مجسي الموالي	المعلامة كما وردت هي المسروع
		والجرائم المتعلقة بنبح الحبوانات
		وسياخها المنصوص عليها في الباب
		المدادي عشر من الكتاب الثاني من
		القانون المذكور.
		ب- تحكم منه المحكمة باز الله المخالفات
		وبالتمويض عن الضرر الذي نحق
		بالبلدية من جراتها وذلك بالإضافة الى
		المقويات التي تختص بالنظر فيها.
السادة ٨-	المادة ٨- مو القفة مع أنساقة كلمة (البها) يعد عبارة	ة ٨- يكون لمدعي عام محكمة بلاية جرش
مواققة كما وردت من مجلس النواب	(القوقين المشار)	والقاضي في هذه المحكمة في حالمة عدم
		وجود مدع عام مسلامية تنفيذ الأحكام
		التي تمسرها محكمة البلاد الم
		يكون لأي منها صلاحل وتنفيذ الأحكام

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٢/١٢/٢٤

							بچلس ا							
						موافقة كما وردت من مجلس النواب			مواققة كما وردت من مجلس النواب	المادة ١٠٠٠				هـ ال
							مادة ١١- مواقعه			لمادة ١٠ - مو افقة				قرار مجلس التواب
جرش عندما لا يكون السحكمة مـ ٢ع	البلدية عند وجوده أو الى مدعى عام	القصيل فيها الى مدعي عام محكمة	للها بدلال عشرة أيام من تاريخ	المام كما ترسل القصيايا المقصول	ومد المر يوم اللي النائية	بالأحكام التي تصدرها مرة كال	- ا- ترسل محكمة بلاية جرش جدولا ال	لجر اءلت هذه المحكمة.	ورجال الشرطة بالتبليدات التي تتطليها	يقوم محمدو محكمة يلايسة جرش	قانون العقويات.	عقوية الحبس الى النرامة طبقا لأحكام	ي- اللاضي محكمة بلاية جرش حق تحويل	المعادة كما وردت في المضروع



دولة رئيس المجلس:

دولة رئيس المجلس:

مل يوافق المجلس الكريم عليها؟.

المادة (٦) ووفق عليها من مجلس النواب كما وردت من الحكومة.

دولة رئيس المجلس:

السيدة نائلة الرشدان:

شكرا سيدي الرئيس. المادة (٧) جاء فيها: او التي ستمندر بمقتضاها والتعديلات التي تطرا

المادة (٤) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكرا.

السيد المقرر:

المادة (٥) ووفق عليها من مجلس النواب كما وردت من الحكومة.

شكرا لكم.

السيد المقرر:

دولة رئيس المجلس:

المادة (٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ شكرا لكم.

السيد المقرر:

المادة (٢)

سمادة السيدة نائلة الرشدان.

تُختص محكمة بلدية جرش في النظر والقصل في الجرائم التي ترتكب ضمن منطقة البلدية خلافا لاحكام القوانين التالية والانظمة الصادرة

على هذه القوانين او الانظمة او تحل محلها.

لاول مسرة يعنسي ارى انسه فيسه لسص مسن نصوص القانون بيذكر التعديلات التي تطرأ على هذه القوانين. يعني نحن نقول خلافا لاحكام القوانين التالية او الانظمة الصادرة الى حد هذا انا معها لكن أن نقول أو التي ستصدر بمقتضاها، والتعديلات التي تطر اعلى هذه القوانين اعتقد أن هذه لا لزوم لها وانها هي

الزائدة وهي تحصيل حاصل بدون ان تكسون

موجودة. دولة رئيس المجلس:

معالي المقرر.

السيد المقرر:

اللص متكرر في كافة توانين مماكم البلديات التي الرت حتى الان.

ملاحظة الزميلة الفاضلة لها ما يبررها ولكن طالما انها تقول ان التعديلات التي تطرا علي القرانين هي تحصيل حاصل، لذليك لا مانع من ذكرها وارجو ان بوافق المجلس على هذه المادة كما وردت.

دولة رئيس المجلس:

لانه لو حصسل تعديلات ستمر على مجلس Ilai.

> تفضلي سيدة نائلة. السيدة ثائلة الرشدان:

اذا حصل تعديلات طبعا التعديلات مسوف ا تعدل في القانون وتصبح جزء من القانون.

فلماذا نقول نحن في القانون او التعديلات التي تطرأ على هذه القوانين. كمل ماياتي تعديل هو يصبح جزء من القانون لذلك لا داعي لذكره

دولة رئيس المجلس:

الإن.

يا سيدي ذكر التفصيل ليست فيه ضرر لانه يزيل الاشكال ويمنع الغموض وليس فيه ضي على النصوص القانونية الاصلية.

ولذلك اعتقد لنه ليس هنالك من مبرر يوجب تأخير هذا القانون واعادته الى مجلس النواب لاجراء أي تعديل في هذا المجال. النص مالوف

ومتعارف عليه. دولة رئيس المجلس:

معالي وزير العدل. معالي وزير العدل:

اضافة الى ما ذكره المقرر ايضا هناك في الهاية العبارة ( او التي تحل محلها) فريما يلفي كل القانون التي تختص محكمة البلدية في النظر في الجرائم المتعلقة به، يعني هب ان قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ قد تغير كليا فلا بد من النص على كلمة ( او التي تحل محلها) وهذا وارد في النص الحالي في المادة (٧) فهي اضافة محموده ومطلوبة منعا للاشكال ومنعا

> لأي تنسير اخر، شكرا دولة الرئيس. دولة رئيس المجلس:

شكرا. اذا بعد الحديث الذي جرى والاراء التي ابديت معروض على المجلس الكريم

الموافقة كما جاءت من مجلس النواب. المادة (٧) هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

> شكرا لكم. السيد المقرر:

المادة (٨).

دولة رئيس المجلس: المادة (٨) معروضه على المجلس الكريم.

هل يوافق عليها كما جاءت من مجلس النواب؟ شكرا لكم. السيد المقرر: المادة (٩).

دولة رئيس المجلس: المادة (٩) معروضه ايضما على المجلس الكريم للموافقه. هل يوافق المجلس الكريم؟

> شكرا لكم، السيد المقرر:

(1.) Salall دولة رئيس المجلس: المادة (١٠) معروضه على المجلس الكريم.

> هل يوافق عليها؟ شكرا. السيد المقرر: المادة (١١) الدولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ شكرا لكم.

السيد المقرر:

المادة (١٢)

شكرا لكم،

السيد المقرر:

الكريم؟

التاريخ:

المادة (١٣)

شكرا لكم.

أهمد اللوزي

After 1 c. 3 % (2)

مجلس الأعيان

قاتون محكمة بلاية جرش

- تخضم محكمة بلدية جرش وموظفوها لاشراف وزارة العدل المادة (٤) وتسري عليهم القوانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق علسي محاكم الصلح وعلى موظفي وزارة العدل.
- المادة (٥) ا- تلتزم بلدية جرش بنفقات إنشاء هذه المحكمة وما تحتاج اليه من سجلات وأوراق ومطبوعات كما تلتزم بدفع رواتب القضاة والموظفين وعلاواتهم ونفقاتهم الأخرى من صندوقها الخاص وفقأ للقرانين والأنظمة والتعليمات التي تطبق على القضاه النظاميين وعلى موظفي وزارة العدل.
- ب- تمتير خدمة القضاة والموظفين المصنفين في محكمة بلدية جرش خدمة مقبولة للتقاعد لغايات التقاعد المدنى وتتولى البلاية حسم عاندات التقاعد من رواتبهم وإرسالها شهرياً الى وزراة المالية/
- المادة (٣) ا- لوزير العدل أن ينتدب أياً من القضاة في محكمة بلدية جرش أو المدعي العام فيها ليقوم بوظيفة قاضي صلح أو مدعي عام في أي محكمة أخرى كما يجوز له أن ينتب أي قاضي صلح أو مدعى عام ليقرم برظيفة قاضي أو مدعى عام في محكمة بلدية جرش. ب- لوزير العدل أن ينتدب مدعى عام محكمة بلاية جرش ليعمل قامنيا في هذه المحكمة.
- المادة (٧) ا- تختص محكمة بلدية جرش في النظر والفصل في الجرائم التي ترتكب منمن منطقة للبلدية خلاقا لأحكام للقولنين التلية والأنظمة

يسمى هذا القانون (قانون محكمة بلدية جرش لسنة ١٩٩٦)، ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

- تحدث في مدينة جرش محكمة تدعى (محكمة بلدية جرش) وتعتبر محكمة صلح من جميع الوجوه وتسير اجراءات المحاكمة فيها وفق قانون محاكم الصلح وقانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.
- المادة (٣) أ- تتألف هذه المحكمة من قاض منفرد ويعين لها قاض أو أكثر حسبما تقتضيه الحال ونلك بالطريقة التي يعيسن بها القضساة النظاميون وتتعقد في المكان الذي تعده لها بلدية جرش بموافقة وزير المدل.
- با يعين لهذه المحكمة مدع عام يتولى أمامها وظائف وصلاحيات المدعي العام المنصوص عليها في قانون مصاكم الصلح وقانون أصرل المحاكمات الجزائية ونلك بالجرائم والمخالفات الداخلة ضمن اختصاصها بمقتضى أحكام هذا القانون وأي تعديلات تطرأ عليه، والى أن يعين مدع عام يقوم قاضي المحكمة بمهام وظيفته. ج يعين لهذه المحكمة كماتب أو أكثر بالطريقة التي يعين بها كتبة المحاكم النظامية أما المحضورن والأننة فيعينون بقرار من وزيس العدل بناء على نتسبب أمين عام وزارة العدل.



أو الأمن العام بشأن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة للقوانين المشار إليها في المادة (٧) من هذا القانون وذلك بالتعاون مع الجهات القضائية المختصة في القوات المسلحة ومديرية الأمن العام.

محضر الجلسة الرابعة المدعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٤

المادة (٩) أ- تدفع الرسوم والغرامات التي تستوفيها أو تفرضها محكمة بلدية جرش الى صندوق البلدية وعند عدم دفع الغرامة المحكوم بها يتم تحريلها الى الحبس وفقاً الأحكام قانون العقربات المعمول به.

ب- لقاضى محكمة بلدية جرش حق تحويل عقوبة الحبس الى الغرامة طبقاً الأحكام قانون العقربات.

يقوم محضرو محكمة بلدية جرش ورجال الشرطة بالتبليغات التي المادة (١١) تتطلبها اجراءات هذه المحكمة.

المادة (١١) أ- ترسل محكمة بلدية جرش جدولاً بالأحكام التي تصدرها مرة كل خمسة عشر يوما الى النائب العام كما ترسل القضايا المفصولة لديها خلال عشرة أيام من تاريخ الفصل فيها الى مدعى عام محكمة البلدية عند وجوده او الى مدعي عام جرش عندما لا يكون للمحكمة مدع عام.

ب- للنائب العام ولمدعي عام جرش إذا لم يكن لمحكمة بلدية جرش مدع عام استتناف الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية خلال المذة المحددة لذلك في قانون مجاكم الصلح.

تستمر المحاكم الأخرى في النظر والفصيل في القضايا القائمة لديها والتي أصبحت من اختصاص محكمة بلدية جرش عند العمل الصادرة أو التي ستصدر بمقتضاها والتعديلات التي تطرأ على هذه القوانين أو الأنظمة أو تحل محلها.

١. قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.

٢. قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية رقم (٧٩) لسنة ٦٦٦.

٣. قانون السير رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤.

٤. قانون رخص المهن رقم (٢) لسنة ١٩٧٩.

٥. قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في المناطق البلديمة رقم (٣) لسنة ١٩٧٣.

٢. قانون رسوم الحرف والصناعات رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣.

٧. الجرائم المتعلقة بالمكاره الصحية ومكافحة الملاريسا المنصوص عليها في الفصول التاسع والعاشر والثاني عشر على التوالي من قانون الصحة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٧١.

٨. الجرائم المتعلقة بمكافحة أمراض الحيوان والحجر البيطري المنصوص عليها في الفصلين الأول والثاني من الباب العاشر من الكتاب الثاني من قانون الزراعة رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢، والجرائم المتعلقة بذبح الحيوانات وسلخها المنصدوص عليها في الباب الحادي عشر من الكتاب الثاني من القانون المذكور.

ب- تحكم هذه المحكمة بإزالة المخالفات وبالتعويض عن الضرر الذي لحق بالبلدية من جرائها وذلك بالإضافة الى العقوبات التي تختص

يكون لمدعي عام محكمة بلدية جرش وللقاضي في هذه المحكمة في حالة عدم وجود مدع عام صلاحية نتفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة البلدية كما يكون لأي منها صلاحية تنفيذ الأحكام التي

المادة (١٣) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بنتفيذ أحكام هذا القانون.

أمين عام مجلس الأعيان

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

المحمد الاعلال

زيد الزريقات

دولة رئيس المجلس: معالي السيد مروان الحمود. السيد مروان الحمود:



شكرا دولة الرئيس، الحقيقة في بلديات كثيرة تحتاج لمثل هذه المحاكم فأنني اقترح توصية على الحكومة الموقرة ان يكون هناك قانون موحد لمحاكم البلديات ويكون في هناك فقرة ابضا تنص على اعطاء صلاحية اضعافة أي بلدية او انشاء أي محكمة في ايسة بلدية السي مجلس الوزراء وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

معالي الاستاذ طاهر حكمت،

السيد المقرر:

انا اؤيد اقتراح معالي السيد مروان الحمود وذلك لكثرة صدور قوانين مختلفة لكل محكمة بلدية تنشأ ، وكان الاولى ان يكون لها قانون واحد ينظمها جميعا ويتيح امكانية شمول احكامه لاي بلدية قد تستحدث او لاي محكمة قد تستحدث في أي بلدية.

وارجو ان يوافق المجلس على هذه التوصية الى الحكومة. دوئة رئيس المجلس:

معالي وزير العدل. معالي وزير العدل:

دولة الرئيس الاقتراح المقدم اقتراح حميد ونحن سعيدون به ولكن هذا الامر يحتاج الى تعديل نص تشريعي في قانون اخر،

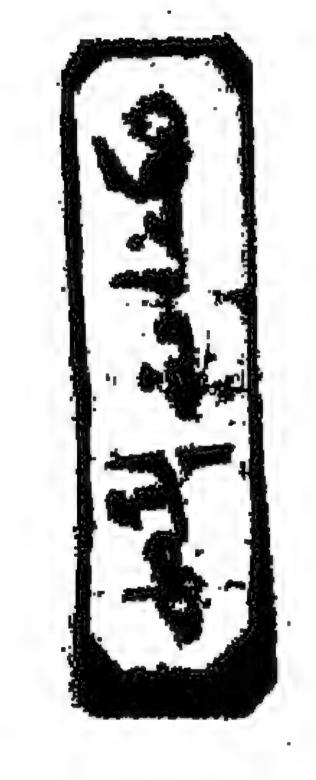
هذا النص يوجب عند انشاء أي محكمة من هذا القبيل أن يكون لها قالون فأذا عدل ذلك النص وعلى ما اعتقد هو في تشكيل المحاكم النظامية نستطيع أن ننشأ محاكم بلديات بنفس الاختصاصات وبنفس الصيغة التي ترد كل مره الى مجلس الامة ونحن ليس لدنيا رغبة أن ترد دائما إلى مجلس الامة لكل بلدية تستحدث أو لكل محكمة بلدية تستحدث الكل المحر تشريعي ومتعلق بنص في قانون اخر.

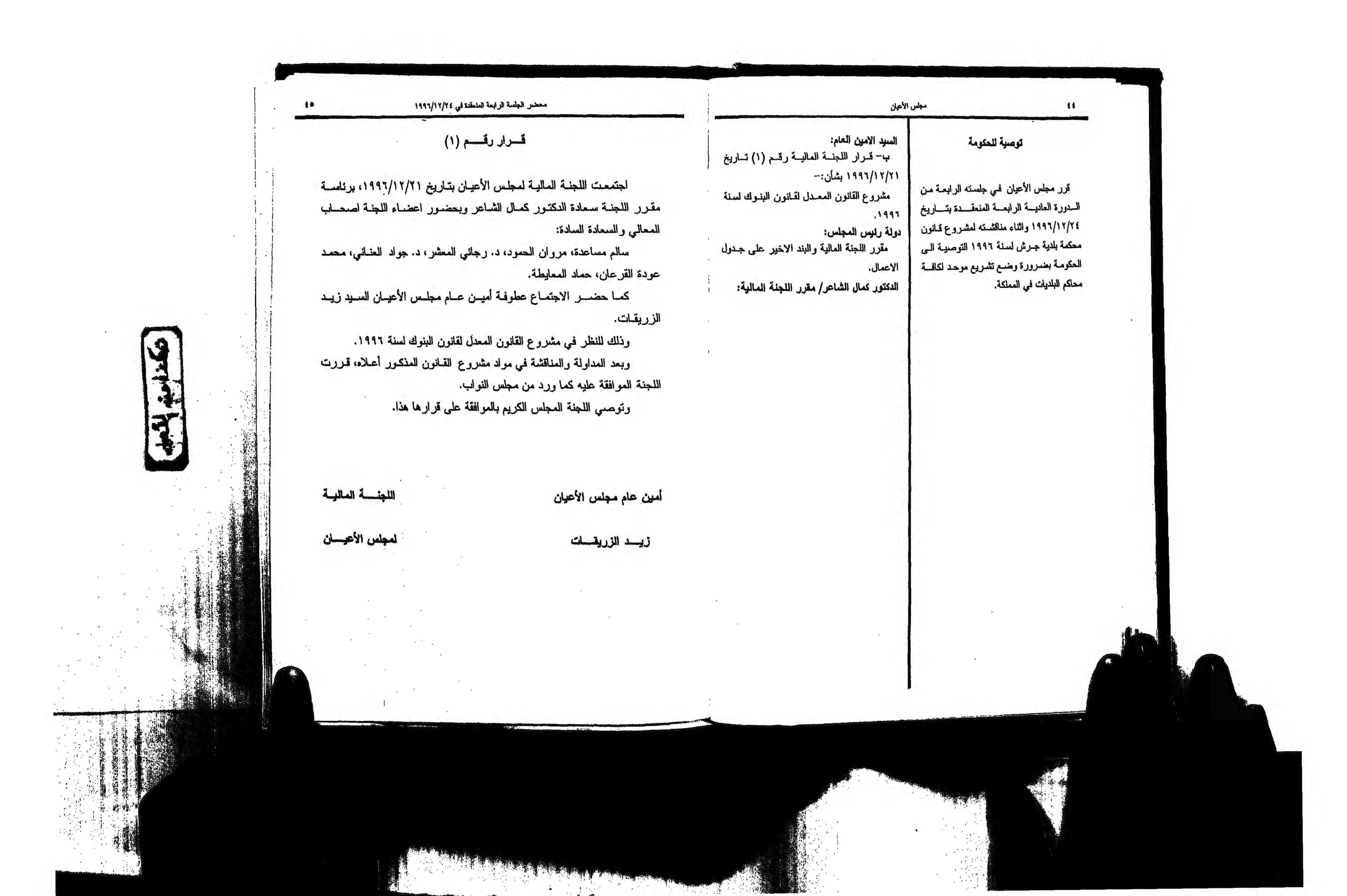
الشاء الله ان بتم تعديل هذا النص في المستقبل، وشكرا دولة رئيس المجلس؛

شكرا معالي الوزير،

اذا المجلس الكريم يوافق على اقتراح الزميل مروان الحمود بان يكون في قانون موحد لمحاكم البلديات؟

وشكرا لكم وسترسل هذه التوصية.
(( هذه هي نص التوصية التي قرر المجلس ارسالها الى الحكومة)).





	المركزي.		
	الدلطي الندن وراقق عليهما البدائ		
	الإسلامية حسب عقد تأسيسها وتظامها		
	لها بالتصامل وفق أحكم الشرومة		
	القانون كما تضمل الشركة التي ورخص		
المصر فية وقق لحكام مدا القانون.	الأعمال المصرفية وفق لحكام هذا		
التي رخص لها بتماطئ الأعسال	المسركة التي رغيم لها بتم الملي		
تعني عبارة (البنك المرخصن): الشركة	البنائ اله		
على خلاف ذلك:	المناه والتعريف التالي:	(البنك المرخص).	
لها أدناه الإلاا دات القريدة	السواردة فيها والاستعاضة	بالتسامل) الواردة في تعريف عبارة	
القانون المعاني المحصمة	عبارة (البناك المرخصين)	اسلقة كلمة (حصرا) بعد عبارة (لها	
التلوة الواردة في المدا	الأصلسي بالغاء تعريسف	مواققة كما ورنت في المشروع مع	موافقة كما وردت من مجلس النواب
لعلاة ٢- يكون للكلعات والسيساوات	المادة ٢- تبعدل المادة (٢) من القافون	-Y 53 1	السادة ٢-
المادة كما وربت أي الققون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس التواب	فاعرار اللجناء

ربحت في المقتون الأصلي. المادة كما وردت في المشروع من القانون (فاتون المادة المسلم منا القانون (فاتون الواد المادة المسلم المستة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون من تاريخ تشره في المشار الواد المادة المادة المادة المستة ١٩٧١) ويقرأ مع القانون المادة الرسية.
---

مملس الأعيان

مشروع فقون رهم ( ) لصنه ١٩٩

44

لا يعوز لاي شك مرخص ان المنا يتولا عصن السف دينار الناك دينار الناك الن			
ملاة كما ورلت في القانون الأصلي	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب	

	أحكام هذه العادة.		
منعقة سهم في البنك المرخص.	الشريعة الإسلامية من أي حكم مسن		
يمتح أيه تسهولات التماتية لميل	يرخمس لها بالتمامل وفق أحكام		
ب- لا يجوز لأي بنه مرخص أن	ح- المجلس أن وستشى البنواء التي		
التي تمنح الحكومة ومؤسساتها العامة.			
	-	(لها بالتمامل) الواردة في القورة (ح)	
المركزي الخطية، ولا تطبق لحكام	تثنيا: - باضاف ، القوة (ع) التقية الى	- لسافة كلمة (دسرا) يمد عبارة	
واحتياطيه القانوني الابمواققة البذك	المادة).		
راسمال البنك المدفوع في السلكة	(مع مراعاة لحكام القفرة (ح) من مده		
التراملها في أي وقت عن ٢٥٪ من	٠٠:١٠٠		
التعلقية أو كفالة الزيد مجموع	لولا:- باصلف م المسلوة التالية اللي	أجراء التمديل التالي:	
مرخص أن يمنح أي عمدل تسهيلات	القانون الأصلي على النحو التالي:-	موفقة كما وردت في المشروع مع	موافقة كما وردت من مجلس النواب
المدة ١١- أ- لا يجسون لأي بنسك	المالاة ٢- تعدل المالاة (١١) مسن	-Y = 34.	-Y = 34-1
المدادة كما وردت في الاهون الاصلي	المادة كما وردت في المضروع	قرار مجلس التواب	قرار اللجناء

مجلس الأعيان

محضر الجلمة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٤

مجلس الأعيان

معضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٤

دولة رئيس المجلس:

معالى الاستاذ جودت السبول.

السيد جودت السبول:

شكرا سيدي الرئيس. اقترح اعفاء السيد المقرر من تلاوة القانون مادة مادة وان يكتفي بذكر رقم المادة وسؤال المجلس عن رأيه فيها وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من تلاوة القانون مادة مادة؟

شكرا لكم.

والأن تفضل سعادة المقرر.

السيد المقرر:

سيدي الرئيس القانون يتكون من مادتين: اولا عدلت المادة (٢) في القانون الاصلي السيد المقرر: لاعطاء البنك المركزي امكانية ترخيص بنوك تعمل وفق احكم الشريعة الاسلامية استنادا دولة رئيس المجلس: لاحكام القانون وذلك حسب عقد تأسيسها والنظام الداخلي لمثل تلك البنوك.

المادة (٢) هي يوجد ماده في القانون الاصلي المادة (١١) التي تمنع على البنوك المرخص لها السيد المقرر: وفق قانون البنوك من ممارسة بعض الاعمال وبعض هذه الاعمال تقع في صلب اعمال البنوك التي تعمل على اساس الشريعة الاسلامية.

ولذلك تعديسل المسادة (٢) اعطسى البنسك المركزي حق اعفاء تلك البنوك التي برخص لها المجموعه؟ من احكام او بعض احكام المادة (١١) المتعلقة

بالاعمال الممنوعة لكي يتمكن من ممارسة عملها وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية.

وهذا كل القانون، مجلس النواب الموقس عند التعريف ادخل عندما يذكر التعامل وفئ احكام الشريعة الاسلامية اضاف كلمة (حصرا) وهي اضافة في مكانها نحن كلجنة مالية نوافق على القانون كما ورد معدلا من مجلس النواب باضبافة كلمة (حصرا) حينما ورد التعامل بـــ (وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية) وشكرا.

دولة رئيس المجلس:

اذا نأتي للمادة الاولى ثم التأنية. مل يوافق المجلس الكريم على المادة (١) كما اوصت اللجنة المالية؟

> شكرا لكم. المادة (٢)

المادة (٢) هل يوافق عليها المجلس الكريم كما جاءت من مجلس النواب؟

شكرا لكم.

أ على القانون بجمله.

أدولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم علني القبانون أ شكرا لكم.

لسنة ١٩٩٦ كما اقره المجلس وكما سيرسل المحكومة الاتمام المراسيم الدستورية عليه)).

يسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: م ق /٢٨/٢٨

الموافق : ١٩٩٦/١٢/٢٦

دولة رئيس الوزراء الأفخم السارة الى كتاب دولتكم رقم ب ن٣ /٦٩١٧ تاريخ ۱۹۹۲/۷/۱۳

قرر مجلس الأعيان في جلسته الرابعة من السدورة العاديسة الرابعسة المنعقسدة بتساريخ ١٩٩٦/١٢/٢٤ الموافقة على (مشروع القانون

((هذا هو نص القانون المعدل لقــانون البنــوك المعدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦) كما ورد مــن مجلس النواب بشكل معدل.

ا وقد سبق لمجلس النواب ان قــرر الموافقــة عليــه ل في جلسته الثامنة من الدورة العادية الرابعة المنعقدة بتاريخ ١١/١١/١١/ ١٩٩٦، بالشكل المعدل

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور اعلاه وبصيغته النهائية راجيا التفضل باتمام المراسم الدستورية عليه.

واقبلوا الاحترام

رنيس مجلس الاعيان احمد اللوزي

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلني وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره فــي الجريدة الرسمية. المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بالغاء تعريف عبارة (البنك

محضر الجلمة الرابعة المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٤

قانون رقيم ( ) نسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون البنوك

المرخص) الواردة فيها والاستعاضية عنه بالتعريف التالي: تعني عبارة البنك المرخص: الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا

القانون كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الاسلامية حسب عقد تأسيسها ونظامهما الداخلي اللذين يوافق

المادة (٣) تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي على النحو التالي: أو لا: بإضافة العبارة التالية التي مطلعها:

(مع مراعاة احكام الفقرة (ح) من هذه المادة). ثانياً: بإصافة الفقرة (ح) التاللة الى آخرها:

ح: للمجلس أن يستنتي البنوك التي يرخص لها بالتعامل خصيراً وفق أحكام الشريعة الاستلامية من أي حكم من احكام هذه

السيد ذوقان الهنداوي:

معالي الرئيس اريد ان اثير نقطة نظام على القرار الذي اتخذه المجلس، والمجلس سيد نفسه مادام قد اتخذ القرار بالنسبة لاتفاقية البترول

لكن اربد ان اسأل الحقيقة دولة رئيس المجلس ومعالي مقرر اللجنة القانونية والاخوان

بالرجوع الى النظام الداخلي لمجلس الاعبان وقد قرأ مادة مادة قراءة متأنية وجد ان تحويل مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة هو امر وجوبي لا يجوز اتخاذ أي قرار قبل ان بحال بشان هذه القوانيـن مشاريع القوانين قبل ان تصال الى اللجنة المختصدة، اذا كان في قضية استعجال ممكن اللجنة المختصة تجتمع خلال اجتماع المجلس وتقر يعني تری رأيها فيه.

المادة (١٤) تقول: يحيل المجلس مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنــة المختصة ولا يوجد أي مادة اخــرى فــي هــذا النظام تورد جواز أن ينظر بها المجلس رأسا قبل ان يحال على اللجنة المختصة، اردت ان اثير هذه النقطة مع أن المجلس اتخلذ قراره ليتفضل دولة الرئيس ليرى امره في هذه الامور في المستقبل. وشكرا سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس:

معالي مقرر اللجنة القانونية.

السيد المقرر:

ما تفضيل به معالي الاستاذ ذوكان بالنسبة للمادة (١٤) صحيح ولكن ورد في هذه المادة ممكن ان يقرأ على انه ليس على سبيل الوجــوب وانه يجوز اتفاذ اجراء آخر. وعلى كىل حال اعتقد أن هذه النقطة هي من النقاط التي يمكن ان للظر فيها في الجلسة المقترحة او المعدة لمناقشة مشروع تعديل النظام الداخلي لمجلس الإعيان.

فارجو أن تظل هذه النقطة عالقة في الذهن لكي تبحث في حينها.

دولة رئيس المجلس: شكرا. معالى ذوقان الهنداوي في مثل هذه الاتفاقيات التي من حق المجلس ان يوافق عليها او يرفضها جرت العادة ان تهري اقتراهات باقرارها دون احالتها احيانا مراعاة لاهمية عامل الوقت ولأن الموضوع ليس فيه شميء ممكن ان

محضر الجلعة الرابعة المتعلدة في ٢٤/١٢/١٤

تختلف عليه او نعارضه او لا نقبله، جـرت العادة. ومع ذلك فأن النظام الداخلي امام المجلس الكريم وعقدنما اول اجتماع وسنعقد اجتماعات اخرى لبحث هذه الامور واستفيائها بطريقة موضوعية وقانونية.

معالى الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي:

معالى الرئيس الحقيقة عندما قدم الاقتراحان من ناحية محصلة نهائية لايوجد فرق بين الاقتراحين ان ننظر في الموضوع رأسا او أن نؤجله نحيله الى وقت اخر. بالنهاية كما تفضائم اتفاقية معينة وبحثت لابد

السيد الامين العام: ه- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

من اقرارها كما هي، لكن ان وراء ان يكون

عمل هذا المجلس نظاميا ولا يخرج على النظام.

" المجلس يعني لايوجد شيء بالعبارة اللغوية

" توحي بان يمكن ان يكون هنالك جــواز، هـذا مــا

لغويها يحيل المجلس تعنى الوجوب، يحيل

دولة رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى موعد آخر.

اردت ان اقوله.

شكرا سيدي الرئيس،

(( انتهت الجلسة))

امين عام مجلس الاعيان زيد الزريقات

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي